



Naif Arab University for Security Sciences

Arab Journal for Security Studies

المجلة العربية للدراسات الأمنية

<https://nauss.edu.sa><https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss>

AJSS

Comprehensive Security in the Face of Crises and Disasters: the Corona Pandemic as a Model



CrossMark

الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا نموذجاً

أكرم عبد الرزاق المشهداني*

كلية الشرطة العراقية (سابقاً)، بغداد، العراق

Akram Abdulrazzaq Al-Mashhadani*

Iraqi Police College (Formerly), Baghdad, Iraq

Received 13 Jun. 2020; Accepted 04 Jul. 2020; Available Online 30 Jul. 2020

Abstract

The Corona pandemic has had major effects and repercussions on the state of national and international security, after the outbreak of the virus and the escalation of infections and deaths in most parts of the world. This is in addition to the fear and terror that this deadly pandemic has caused and its threat to security and health. The world has imposed health quarantine measures and stopped movement and closed borders. The police have also found themselves bound by new security responsibilities, and the epidemic has prompted many countries of the world to review additional legislation to protect public health and punish quarantine violators. This study deals with the Corona pandemic from the point of view of security during crises and disasters. It studies the negative security-related, social, and psychological effects on societies caused by the spread of Corona, in addition to post-quarantine pressures. It examines some related phenomena including stigma (STIGMA) and the phenomenon of collective behavior addressed by social psychologists and behavioral scientists: Corona hysteria was manifested in the case of unjustified panic and the irrational behaviors that pervaded the markets with the spread of the virus. The Corona pandemic struck our societies and led to a change in many social behaviors. The study led to a number of recommendations related to aspects of health, the security of society, psychology, and law. Recommendations also include encouraging social responsibility

المستخلص

ألقت جائحة كورونا بآثارها وتداعياتها الثقيلة على حالة الأمن الوطني والدولي، بعد تفشي الفيروس وتضاعف أعداد الإصابات والوفيات في معظم أنحاء العالم، وما صاحب انتشار هذا الوباء الفتاك من خوف ورعب، وتهديد للأمن والصحة؛ إذ أقدمت دول العالم على فرض الحجر الصحي ووقف حركة النقل وإغلاق الحدود. كما وجدت أجهزة الشرطة نفسها ملزمة بمسؤوليات أمنية جديدة، ودفع الوباء كثيراً من دول العالم إلى إصدار تشريعات إضافية لحماية الصحة العامة ومعاقبة منتهكي الحجر الصحي. وتتناول الدراسة جائحة كورونا من وجهة نظر أمن الأزمات والكوارث، ودراسة الآثار السلبية من أمنية واجتماعية ونفسية لانتشار كورونا على المجتمعات وضغوطات ما بعد الحجر الصحي وتدرس بعض الظواهر ذات الصلة، ومنها ظاهرة الوصمة (STIGMA) وظاهرة السلوك الجمعي التي تناولها علماء النفس الاجتماعي وعلماء السلوك؛ حيث تجسدت هستيريا كورونا، في حالة الفزع غير المبرر، والسلوكيات غير الرشيدة التي عمت الأسواق، مع انتشار الفيروس. لقد عصفت جائحة كورونا بمجتمعاتنا وأدت إلى تعديل في العديد من السلوكيات الاجتماعية. وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتناول الجوانب الصحية والأمنية

Keywords: Security Studies, Social Security, Comprehensive Security, Security of Crises and Disasters, Social Pathology, Coronavirus Pandemic.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، الأمن الاجتماعي، الأمن الشامل، أمن الكوارث والأزمات، الباثولوجيا الاجتماعية، جائحة كورونا كوفيد-19.



Production and hosting by NAUSS



* Corresponding Akram Abdulrazzaq Al-Mashhadani

Email: akrammashhadani@yahoo.com

doi: [10.26735/YTH16875](https://doi.org/10.26735/YTH16875)

to face the repercussions of this pandemic, updating legislation related to health security, enhancing Arab security cooperation, and stressing the importance of a review by the police services of emergency plans to face this disaster and the importance of creating a comprehensive community awareness in the face of crises.

الأمن والطمأنينة في المجتمع. وقد دعا أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام ربه بالأمن قبل الرزق، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ (البقرة: 126) ولم يعد الأمن في المجتمع المعاصر مقصوراً على ما تبذله أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية من جهد مهني روتيني وعمل وظيفي، بل باتت الحاجة ماسة إلى تضافر جهود مختلف هيئات وشرائح المجتمع ومؤسسات الضبط الاجتماعي فيه لترسيخ القاعدة الأمنية من خلال تحقيق شعار «الأمن الشامل»، و«الأمن للجميع ومسؤولية الجميع»، وبذل الجهود لمنع وقوع الجريمة من خلال تقوية الفرص لارتكابها، وضبط الخارجين على القانون، وتنمية عوامل الرفض المجتمعي للجريمة، وتأكيد حقيقة أن الوقاية خير من العلاج (المشهداني، 2002).

والأمن هو الحاجة للاستقرار والحرية وعدم الشعور بالخوف من خلال توفير الحماية الكافية للأفراد من أي خطر يهدد أمنهم وسلامتهم الشخصية (أدري، 2012) (العوجي، 2015). وتناقش هذه الدراسة مشكلة انتشار فيروس كورونا باعتباره تهديداً للأمن العام الشامل وآثاره الاجتماعية والنفسية والصحية على حالة الأمن العام.

مشكلة الدراسة

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي مرض «COVID-19» الناتج عن فيروس «كورونا» المستجد الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية قد بلغ مستوى «الجائحة»، أو الوباء العالمي. ودعت المنظمة خلال مؤتمر صحفي لديرها العام بتاريخ 11 مارس 2020 الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، معللة ذلك بمخاوف بشأن المستويات المقلقة للانتشار وشدته. وقد تصاعد تبعاً للخوف والتوتر المرتبطين بفيروس كورونا، وبت ملحوظاً في الشارع وفي نشرات الأخبار وفي وسائل التواصل الاجتماعي والمحادثات الجماعية؛ حيث الكثيرون قلقون وعاجزون عن استيعاب ذلك التزايد المتسارع في أعداد المصابين بالمرض وأعداد من ماتوا على إثره. وبحلول منتصف يونيو 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن 217 دولة سجّلت حالات إصابة بفيروس كورونا، وأن عدد المصابين في جميع أنحاء العالم تجاوز مجموعه 10 ملايين مصاب توفي منهم

والمجتمعية والنفسية والقانونية، وتشجيع المسؤولية المجتمعية في مواجهة تبعات هذه الجائحة، وتحديث التشريعات المتصلة بالأمن الصحي، وتعزيز التعاون الأمني العربي، وأهمية مراجعة أجهزة الشرطة لخطط الطوارئ لمواجهة الكارثة، وأهمية إيجاد وعي مجتمعي شامل في مواجهة الأزمات.

1. المقدمة

لقد وجد العالم نفسه اليوم في اختبار وتحدي حقيقي مدى قدرته على مواجهة كارثة جائحة كورونا، التي عصفت بجميع الدول، كبيرها وصغيرها في آن معاً، وبتات تهدد حياة ومعيشة وأمن الملايين من البشر، وتندّر بأزمة اقتصادية عالمية قد تستمر لسنوات طوال، والوطن العربي ليس بمنأى عن خطر جائحة كورونا وتداعياتها الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية أيضاً. فعلى الرغم من تحقيق العديد من البلدان العربية إنجازات مشهودة وملموسة فيما يخص إنجاز أهداف التنمية المستدامة خلال العقدين الأخيرين، وبالرغم من إصدار تشريعات حديثة وتأسيس هيئات لإدارة الأزمة وتعزيز تدابير الحد من الأخطار، والاهتمام بالأمن البيئي، للتخفيف من تأثيرات التغير المناخي والتكيف معه، فإن فيروس كورونا باغت الحكومات العربية، ودفع بها إلى اتخاذ إجراءات طارئة لمنع انتشار الفيروس، والتخفيف من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن توقف السياحة والصادرات والقطاع الإنتاجي والخدمات (أبوسويح، 2020).

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى مناقشة تداعيات انتشار وباء كورونا (COVID-19) على حالة الأمن العام، وما استلزمه من إجراءات وقائية صارمة، تمس الأمن العام بمختلف أنواعه وبالأخص الأمن الصحي والاجتماعي والنفسي والجنائي، وما طرأ على أجهزة الشرطة والأمن من أعباء مضافة لواجباتها التقليدية اقتضتها ظروف مجابهة هذا الوباء الفتاك، للحفاظ على الأمن، فضلاً عن اقتضائه تدخلات تشريعية في العديد من دول العالم لتعديل تشريعات قائمة أو إصدار تشريعات جديدة لأجل مجابهة هذا الوباء.

الأمن مطلب إنساني

الأمن حاجة أساسية لاغنى عنها لتطور الحياة وديمومتها، فالأمن مطلب إنساني قائم بالفطرة، بل يتقدم على كل ما سواه من الحاجات الأساسية الإنسانية، فهو ضرورة حياتية للبشر ارتبطت بوجودهم منذ الأزل، وحاجة مجتمعية لا غنى للناس عنها في ممارسة شؤون حياتهم ومداومة أنشطتهم وفعاليتهم.

ويعدّ الأمن من أهم عوامل النماء والتطور والتقدم في جميع البلدان، فلا تنمية ولا ازدهار ولا بناء، أيّ كان نوعه، بدون توافر



الانعكاسات النفسية والاجتماعية لها على المجتمع؟، وهل يمكن لجائحة كورونا، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، أن تشكل فرصة مواتية لترميم السلوك الاجتماعي والمفاهيم، وبالتالي ترميم العلاقات داخل الأسرة والمجتمع أم أن التغيير قد يكون عكسياً؟

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي الذي هو أحد المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية والاجتماعية خاصة، ويعتمد على دراسة الظاهرة بوصفها كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وبيان خصائصها، والتعرف على الظاهرة المدروسة ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث من أجل التوصل إلى معالجات وتوصيات ومقترحات. فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالية ما أو قضية ما وعرضها عرضاً مرتباً ترتيباً منهجياً.

2. الإطار النظري للدراسة

2.1. تطور مفهوم الأمن

لقد سيطر مفهوم الأمن القومي (أو الوطني) على الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين. وركز مفهوم الأمن القومي على التهديدات ذات الطابع العسكري، وجعل الدولة هي المعنى بالحماية والقائم بها في ذات الوقت (مجموعة من الباحثين، 2018). وفي تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الإنساني. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تشمل اتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد مقصوراً على الجانب العسكري، بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات، منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية (الموسوعة السياسية، 2010).

المجموعة الثانية: تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، ولكن ظهر فاعلون جدد، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، باتوا يهتمون بالقضية الأمنية. وانقسم الفاعلون إلى تيارين: تيار يعمل على خصخصة الأمن وآخر يعمل

أكثر من 500 ألف، بينما تعافى مليونان والباقيون تحت المعالجة والأرقام ما زالت في تغير يوماً بعد يوم بين زيادة وانخفاض حسب الدول. وتتلخص مشكلة الدراسة في مناقشة تداعيات انتشار وباء كورونا (COVID-19) وما استلزمه من إجراءات وقائية صارمة، وتداعيات ذلك على حالة الأمن العام، بمختلف أنواعه، وبالأخص الأمن الصحي والاجتماعي والنفسي والجنائي، وما طرأ على أجهزة الشرطة والأمن من أعباء مضافة لواجباتها التقليدية اقتضتها ظروف مجابهة هذا الوباء الفتاك، فضلاً عن اقتضائه تدخلات تشريعية في العديد من الدول العالم لتعديل تشريعات قائمة أو إصدار تشريعات جديدة لأجل مجابهة هذا الوباء، وما شكله وباء كورونا من تهديد مستحدث للأمن وأكدت التداخل بين الصحة والأمن

أهمية الدراسة

من الواضح أنّ وباء COVID-19، بمدى اتساعه وخطورته، يرقى إلى مستوى تهديد خطير للصحة العامة التي تعد ركناً مهماً من أركان (الأمن العام) و(الأمن الشامل). ويمكن أن يُبرر فرض قيود على بعض الحقوق، مثل تلك التي تنجم عن فرض الحجر الصحي أو العزل الذي يحد من حرية التنقل. في الوقت نفسه، من شأن الاهتمام الدقيق بحقوق الإنسان) مثل عدم التمييز (ومبادئ حقوق الإنسان) مثل الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية (أن تعزز الاستجابة الفعالة في خضم الاضطراب الحتمي الذي يحصل في أوقات الأزمات، والحد من الأضرار التي قد تنتج عن فرض التدابير الفعالة التي لا تُراعي المعايير المذكورة أعلاه، وهذا ما حذرت منه منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتج بتقريرها) حول (الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس كورونا المستجد). 19 مارس 2020.

تساؤلات الدراسة وفرضياتها

تكمن تساؤلات الدراسة في الآتي: ما الأخطار التي أحدثتها جائحة COVID-19 في مجال الأمن الإنساني في دول العالم، وبالأخص عالماً العربي؟، وما خطورتها وتهديدها للأمن بمختلف أبعاده وأنواعه؟، وهل أحدثت جائحة كورونا تغييراً في طريقة التفكير حول مفاهيم الأمن الأساسية وطبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني؟، وما المسؤوليات والمهام المضافة لأجهزة الشرطة في العالم في مواجهة هذه الجائحة؟ وما علاقة انتشار فيروس كورونا بحركة الجريمة في المجتمعات؟ وهل أثر انتشار الجائحة على معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة؟، وما علاقة جائحة كورونا بما يعرف بأمن الأزمات والكوارث في البعدين الصحي والأمني؟ وما



الذي يعد مطلباً حيوياً وضرورياً ولازماً، وعلى قدر كبير من الأهمية في حياة الإنسان، فهو مؤشر لمستوى الرضا الفردي والجماعي عن الحياة، يضاف إلى ذلك أن الأمن بمثابة المطلب الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وأطراف تقدمها، فكل نشاط تجاري أو صناعي، وكل تقدم اقتصادي، بل كل ترفيه اجتماعي لا بد له من الأمن كشرط أساسي.

ولما كان مفهوم الأمن الشامل مفهوماً واسعاً، فإنه تدرج تحته أنواع عديدة من المفاهيم ذات العلاقة بمختلف جوانب حياة الإنسان والمجتمع، فهناك الأمن الديني، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي والأمن الجنائي، والأمن الصحي، والأمن النفسي، والأمن الغذائي، والأمن الوطني، والأمن القومي، والأمن الداخلي، والأمن الخارجي، والأمن الفكري، وكل هذه المتطلبات الأمنية تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم (الأمن الشامل) (المشهداني، 2002).

2.3. الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني أول مرة خلال تقرير التنمية البشرية عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويركز هذا المفهوم على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية. ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة. وقد تبنت تقرير الأمم المتحدة المذكور سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني، وتتمثل الأبعاد السبعة في الآتي (UNDP, 2009):

- الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.
- الأمن الصحي ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى.
- الأمن البيئي ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة.
- الأمن الشخصي، ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية.
- الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية.
- الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحياته.
- كما تبنت التقرير تعريفاً للأمن الإنساني. يتمثل في تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق التي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر (الجابري، 2012). وبالرغم من أن هذا المفهوم مازال قيد التطوير، فإنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه من قبل الباحثين، إلا أن هذا المفهوم يقيم ارتباطاً قوياً بين الأمن

على أسنة الأمن. ومن بين هؤلاء الفواعل الجمعيات المحلية ومراكز الأبحاث التي تهتم بالدراسات الأمنية. هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتجد المؤسسات الدولية، سواء الحكومية أم غير الحكومية، كل هؤلاء الفواعل عملوا على تغيير مفهوم وغاية الأمن وركزوا على أمن الفرد باعتباره أولوية تؤدي لأمن الدولة. ومع ذلك لم يغفلوا الدور الأساسي للدولة، سواء أكانت فاعلاً أم معنياً بالحماية.

2.2. مفهوم الأمن الشامل

الأمن حاجة أساسية للأفراد، كما هو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن. ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليين من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار. وقد يقصد بالأمن أيضاً (الاستقرار والأمان والطمأنينة التي يشعر بها الفرد والمجتمع، وفي ظله تستطيع الأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير والتنمية في مختلف مجالات الحياة) (سعيد، 2010). كما أن الأمن يعني الشعور بالسلامة والاطمئنان، واختفاء أسباب الخوف على حياة الإنسان، وما تقوم به هذه الحياة من مصالح يسعى إلى تحقيقها، ويستهدفها بطموحاته. وهناك من يرى أن الأمن الشامل مصطلح يتعلق بمنظومة أمنية كاملة، وينظم متشابكة لها ترابطها الكلي واستقلالها الجزئي ونقاط الالتقاء والالتحام، لأن الأمن الشامل كل متصل.

كما أن الحاجة إلى الأمن حاجة إنسانية تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، وتأتي في المرتبة التالية للحاجات البيولوجية كالماء، والهواء، والطعام، بل إن تحقق الحاجات الأساسية قد لا يتأتى في غياب شعور الفرد بالأمن والأمان. وإن تمتع الفرد بالصحة النفسية يتطلب في جانب منه أن يشعر بالأمن والأمان على حاضره ومستقبله، وأن يشعر بالود مع المحيطين به؛ حيث إن الأمن للإنسان قد يكون أهم من طعامه وشرابه، ومن حريته في حياته الخاصة، فقد يجوع ويعطش فيصبر، ولا يرى أن شيئاً فاتته، ولكنه يخاف فلا يكاد يهناً براحة بال، ولا يهدأ له حال، وقد يرضى أن يجعل حريته ثمناً لأمنه إذا اقتضى الأمر ذلك، فيفضل أن يكون عبداً مؤمناً على أن يكون حراً خائفاً (المشهداني، 2005)

ومن هنا فإن الحاجة إلى توافر الأمن العام أو الشامل في مختلف جوانب الحياة الفردية والجماعية باتت ضرورية للغاية، وتحتل مكاناً بارزاً ضمن اهتمامات مختلف الجهات والقطاعات، فلا يستطيع الإنسان مزاولته وممارسة مجريات حياته السوية إلا في وجود الأمن



مجتمعية قبل أن يكون مسؤولية أفراد محددين، وإن جهات عديدة في المجتمع المعاصر بدأت تمارس أدواراً وقائية أساسية وجوهرية في مجال الوقاية والتحصين؛ ما يستوجب على أجهزة الشرطة أن لا تعمل منفصلة عن أدوار تلك الجهات، وأن تعمل بكل جد من أجل إسناد تلك الجهود، وتوطيد أواصر العلاقة والثقة والتعاون المشترك، بعيداً عن الانغلاق المهني، والتحيز الفئوي، والتحسس غير المبرر من الآخرين، وهذا يتطلب تأهيلاً خاصاً للشرطة كي تستوعب حقائق العصر، وأنها لم تعد وحدها في الميدان، بل لا بد من إتاحة الفرصة لكل الجهات المجتمعية الأخرى كي تمارس أدوارها ومسؤولياتها وأنشطتها في حركة التصدي الاجتماعي للانحراف والجريمة.

ولا بد من تأطير العمل المجتمعي ضمن إستراتيجيات موحدة، تضمن توحيد الجهود وعدم تشتتها، وكذلك ضمن هياكل تنظيمية فاعلة، على شكل هيئات، ولجان، وجمعيات، ومنظمات، تؤمن تبادل الخبرة والرأي والمعلومات، وتهيئ الأجواء الحيوية الفاعلة لخطة وطنية شاملة للوقاية من الجريمة حتى يكون العمل منهجياً مبرمجاً ومخططاً يضمن توحيد الجهود وفعاليتها وجدواها وديمومتها. وهنا لا بد للشرطة أن تكون هي صاحبة المبادرة ولولب التنسيق ومحوره؛ لكونها الطرف المستفيد من كل تلك الجهود، والمغذي الأول بالمعلومات والبيانات عن الواقع الأمني وحركة اتجاهات الجريمة في المجتمع، مع الأخذ بأراء ومعلومات الجهات الأخرى، انطلاقاً من حقيقة أن الشرطة لا يمكنها أن تعلم بكل شيء يحدث في المجتمع، فهناك نسبة كبيرة من الوقائع والأحداث الانحرافية وربما الإجرامية لا تصل إلى علم الشرطة، لذلك فالشرطة بحاجة إلى (مجسات) اجتماعية تُغذيها بالمعلومات والأفكار والحقائق (المشهداني، 2018).

لقد تطوّر مفهوم الأمن الشامل ولم يعد مقصوراً على رجل الأمن فقط، بل تعداه ليشمل كل مواطن، فضلاً عن المجتمع المدني بهذه المنظومة لضمان تجاوز التحديات وتحقيق المصلحة والغاية الوطنية العليا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والبلاد التي تواجه مختلف التحديات، وعلى رأسها التحدي الأمني، مع التطور المستمر في قدرات وإمكانات أجهزة الأمن العربية، وجميع الأجهزة الأمنية في مختلف المجالات، وإحداث التغيير الدائم في العمل الشرطي والأمني ومواكبة الجريمة وملاحقتها بأحدث الأساليب العملية والتكنولوجية الحديثة، وتقديم أفضل الخدمات الشرطية والأمنية للمواطن والمجتمع.

إن أجهزة ومؤسسات الأمن باتت اليوم أكثر حاجة للتطور ومواكبة مستجدات العصر ومتطلبات العمل الشرطي الحديث، وترجمة وترسيخ مفهوم الأمن الشامل الذي يركز على محاور أمنية وشرطية وإنسانية ومجتمعية، في أطر تشريعية تحقق سيادة القانون،

الفردية (أمن المواطن) والأمن الشامل (أمن الوطن).

ويتجسد الأمن الإنساني في حماية كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والوجدانية، ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن الوطني؛ لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما أنه يشمل أيضاً المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد رأى بعض الباحثين (سعيد والحرفش، 2010) أن الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر في الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلاً من الأمن المادي للدولة، وهو يتكون من عشرة أبعاد: الأمن المادي، الأمن النفسي، أمن النوع، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن الإعلامي، الأمن البيئي، الأمن القومي، الأمن العالمي.

2. 4. الأمن الاجتماعي

ويعني تأمين المجتمع من قبل أفراد، وعناية الدولة بالمجتمع من جميع الجوانب، وتوافر ثوابت قيمية وأخلاقية تحفظ التعايش الاجتماعي، وتكفل لكل فرد احترامه وحرمة عرضه وماله ونفسه؛ لأن انتشار الفساد يعتبر اختراقاً أمنياً يجعل الإجرام يطغى والجرائم تتكاثر والمشكلات تتفاقم. لكن هل يمكن تأمين المجتمع وإيجاد أمن اجتماعي حقيقي دون أمن فكري يحفظ الناس من كل فكر متطرف؟ ودون أمن اقتصادي يحفظ لقمة العيش، ويجتث البطالة والفقر المدقع الموصل لليأس والنقمة وكل ما يعتبر من أهم منابع الخلل والخلخلة للأمن الاجتماعي، هنا يأتي التفاعل والترابط بين الأقسام الأمنية ويظهر بشكل واضح، وهنا يجب على الخبراء في العلوم ذات الصلة أن يبحثوا وأن يجدوا الحلول (الشريف، 2013)، (العوجي، 2012).

2. 5. حاجة أجهزة الشرطة لترسيخ الأمن الشامل

بات من المؤكد أن قوة الشرطة مهما كبرت وتعاضمت إمكاناتها البشرية والمادية، فإنه يستحيل عليها أن تغطي جميع أنحاء منطقة الاختصاص الجغرافي، بالانتشار الأمني الكافي، ما لم تتحقق أساسيات الأمن الشامل في المجتمع، وتنمية المسؤولية المجتمعية تجاه الأمن، وترجمتها إلى واقع حي وملمس. والأمن اليوم بات مسؤولية



ككل في لحظات حرجة مثلما يحدث عند نوازل الكوارث الطبيعية كالزلازل، والأخرى البشرية التي يصنعها الإنسان مثل الحروب والاضطرابات والفوضى الاجتماعية والسياسية، وهذه اللحظات الحرجة التي تشابك بدرجة أو بأخرى مع سوسيولوجيا الخوف أو التخويف أو الرهاب من قوة مهددة. لذلك تكونت لدى أهل الاجتماع وعلمائه، قاعدة علمية شكلت أساساً لما يطلق عليه (علم اجتماع الكوارث Sociology of Disasters)، مشتقاً من (الباثولوجيا الاجتماعية)، يهتم بدراسة الآثار السوسيولوجية للأزمات والكوارث، وما تصنعه من رعب وخوف جماعي وحالة اجتماعية نفسية قلقة تصيب المجتمع ككل في اللحظات الحرجة التي تصنعها تلك الحالات (صفوان، 2012).

3. الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الكوارث

تترك النكبات والكوارث الطبيعية من الفيضانات مدمرة والحرائق الواسعة النطاق، والزلازل، وانفجار الباركين، والعواصف الماحقة، وانتشار الأوبئة، آثاراً اجتماعية ونفسية على الأفراد والجماعات والأسر التي تعرّضت لويلاتها. فالتشرد، وفقدان المسكن، وتقطع أوصال الحياة العادية للأسرة المفاجئ، وفواجع الموت واليتم والتعرض للعوز وصعوبات الحياة، والأنواء الطبيعية القاسية، ومشاعر التهديد، كلها تعد مؤثرات راضة تخلف وراءها مشكلات نفسية مرضية صنفت علمياً تحت اسم المتلازمات النفسية التي تعقب التعرض للشدة (Post-traumatic Stress Disorder) وهذه المتلازمات تتجلى بأعراض إكلينيكية مرضية نفسية تؤثر تأثيراً بالغاً على تكيف المريض نفسياً ووظائفه الاجتماعية والمهنية، والأسرية، وصحته النفسية.

3.1. الآثار النفسية لـ كورونا وضغوطات ما بعد الحجر الصحي

تسببت الخسائر المالية من جراء الجائحة ووقف الأعمال والخدمات والأشغال، وعدم القدرة على العمل في معاناة اقتصادية خطيرة، إلى جانب آثار نفسية مستمرة، وبصفة خاصة، فإن الغضب والقلق قد يستمر لشهور بعد الحجر الصحي.

كما برزت ظاهرة الوصمة (STIGMA) أو (Labeling) التي باتت تلاحق من شملهم الحجر الصحي وإحجام الآخرين عن التعامل معهم بشكل طبيعي، ومعاملتهم بخوف وريبة (ونظرية الوصم هي

وتحفظ هيبة الدولة، ويشترك من خلالها المواطن ورجل الأمن جنباً إلى جنب في المنظومة الشرطية والاجتماعية، لتحقيق المصلحة والغاية الوطنية العليا في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره من خلال مكافحة الجريمة وضبطها ومنع وقوعها. (المشهداني، 2005) ولقد باتَ إشراك المواطن بالعملية الأمنية في إطار المحور المجتمعي، جزءاً رئيساً ومهماً من خطط عمل الإدارات والوحدات الشرطية.

2.6. أمن الأزمات والكوارث

الكارثة هي حدث مفاجئ غالباً ما يكون بفعل الطبيعة، وأحياناً بفعل الإنسان، وتعرف الكارثة كذلك بأنها: اضطراب مأساوي مفاجئ في حياة مجتمع ما، يقع بمندرات بسيطة أو بدون إنذار، ويتسبب أو يهدد بوفاة أو إصابات خطيرة أو تشريد أعداد كبيرة من أفراد هذا المجتمع تتوق قدرة وإمكانات أجهزة الطوارئ المختصة والسلطات المحلية حين التعامل معها في الحالات العادية، ومن ثم تتطلب تحريك وحدات مماثلة لها من أماكن أخرى لمساعدتها في مواجهة الكارثة والسيطرة عليها (الفريجات، د. ت). وتمثل الكوارث والأزمات والحروب التي تمر بها الأمم والشعوب، فترات مخيفة ومرعبة ذات آثار وخيمة على الدول والمجتمعات، والكوارث قد تكون طبيعية مثل: الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والأوبئة، وقد تكون صناعية (من صنع الإنسان)، كالحرائق والتفجيرات، وما إليها، وتسهم الحروب والكوارث في زيادة نسبة الأرمال والأيتام في المجتمع، نتيجة الخسائر البشرية في الرجال من أرباب الأسر والمقاتلين، كما تولد الكوارث والحروب صعوبات سلوكية وانحرافات أخلاقية نتيجة اضطراب أعداد كبيرة من النساء للنزول إلى سوق العمل والاختلاط، وربما الاضطراب لبيع الجسد مقابل تحصيل لقمة العيش لأبنائهن، خاصة حين تقصر أدوات الدولة ووسائلها عن تحقيق الاكتفاء أو سد الرمق للجوع أو للأرامل والأيتام (المشهداني، 2009). وتعد جائحة كورونا من الأزمات والكوارث ذات البعدين: الصحي والأمني، ولها انعكاسات نفسية واجتماعية، فلا بد من التطرق هنا لموضوع أمن الأزمات والكوارث.

2.7. الكوارث وعلم الأمراض الاجتماعية

في مجال علم الاجتماع (Sociology) اشتق فرع لعلم الاجتماع هو (الباثولوجيا الاجتماعية) أو الأمراض الاجتماعية يقوم على أن المشكلات الاجتماعية تخضع لسنن وقوانين حاكمة تخص المجال الاجتماعي أو الحضاري دون غيره من مجالات علمية أخرى، باعتبار أن الرعب والخوف الجماعي حالة اجتماعية نفسية تصيب المجتمع



تمكن المتاعون من دفع عربات التسوق، بعدما حاول كل منهم شراء أقصى ما يمكن من المواد الغذائية وغيرها من مستلزمات البيت، وعلى ما يبدو، فإن جزءاً معتبراً من المستهلكين أبان عن سلوك مماثل، متأثرين بظاهرة «الدليل الاجتماعي»، التي تقول بأن شخصاً متردداً في الخوض في موضوع معين، ينتهي باتباع ما قام به الآخرون في اختياراته وقراراته.

كما أن قرار تعليق الرحلات الجوية والبحرية أدى بدوره إلى حالة من الرعب لدى فئات من المجتمع، في انتظار ما ستجته إليه الأمور في المستقبل. وليس من الغريب أن يحدث ذلك في عالمنا المترابط والمتواصل بشكل متزايد على مدار الساعة، مع كل ما يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة من الأخبار التي تعمل بدورها على تشييط وتعزيز الخوف والقلق، وبالتالي العجز عن اتخاذ الاستجابة الصحيحة، والخوف العشوائي يمكن أن يضخم حالة من الذعر تعزز الاستجابة الفردية، وما يأتي معها من سلوكيات يقوم بها الأشخاص، مثل عزل أنفسهم أو تجنب المهمات اليومية والهوس بالنظافة الشخصية والتسوق المهووس لمنتجات الصحة والنظافة، مثل الأقنعة الواقية أو المطهرات أو الأغذية العضوية والمياه المعدنية، ومشكلة هذه السلوكيات أنها تعزز المسؤولية الفردية، وتُسيئنا أن الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ تحتاج إلى التفكير بشكل جماعي، وليس فردياً، وأن الإجراءات والاحتياطات التي نتخذها كأفراد لن تكون كافية في حال لم تُحتو بشكل جماعي، سواء من قبل الحكومات أو الشركات أو المؤسسات العالمية والمحلية.

ويرى أستاذ علم الاجتماع (أندرو زاسز) أن (الحجر الصحي العكسي)، أو محاولات الأفراد عزل أنفسهم من التهديدات الموجودة حولهم من خلال السلوكيات الشرائية التي تقدم لهم دفاعاً ضئيلاً ضد الأخطار البيئية تشكل تهديداً أكبر بتوليدها شعوراً زائفاً بالأمان عند الأشخاص، عوضاً عن أنها تؤدي إلى الاستغلال والجشع من خلال ارتفاع الأسعار واحتكار مجموعة محددة من الناس للسلع والمنتجات؛ نظراً إلى عدم قدرة الجميع على شرائها وامتلاكها، ولأن التأثيرات والتدابير المتعلقة بفيروس كورونا لا تزال غير واضحة في هذه المرحلة، فيوجد الكثير من عدم اليقين الذي يرتبط بسلوكيات الشراء والإنفاق؛ حيث إن الشراء المهووس للمواد وارتفاع أسعارها يؤديان إلى شعور الناس بندرتها وصعوبة الحصول عليها؛ ما يزيد في الوقت نفسه من شعورهم بالخوف والقلق من عدم قدرتهم على حماية أنفسهم ومواجهة المرض (المشهداني، 2020).

من النظريات الحديثة نسبياً في علم الاجتماع الجنائي، التي تحاول تفسير الانحراف؛ حيث بدأت في الخمسينيات وتحديدًا من عام (1951 - 1950) للباحث الأمريكي أدوين ليمرت، ثم جاء عالم آخر وطورها وهو العالم هوارد بيكر وأصل النظرية نفسي وليس اجتماعياً، فهي انطلقت من علم النفس سنة 1936 بواسطة أحد العلماء وهو تانين، ولكن الذين برعوا فيها هم الاجتماعيون. فالنفسانيون يتكلمون عن ستجما (Stigma) وهي كلمة يونانية الأصل، وتعني نقطة سوداء في ورقة بيضاء، وهذا معناها اللغوي، أما معناها العلمي فهو الوصم Labeling أو النعت والوصم أقرب.

ومع تصاعد الخوف والتوتر المرتبطين بفيروس كورونا مع الوقت، من خلال أحاديث الشارع أو نشرات الأخبار أو وسائل التواصل الاجتماعي والمحادثات الجماعية، بات الكثيرون قلقين ويعجزون عن فهم ذلك التزايد المتسارع في أعداد المصابين بالمرض وأعداد من ماتوا على إثره.

3.2. ظاهرة السلوك الجمعي

وتبرز كذلك ظاهرة السلوك الجمعي التي تناولها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء السلوك والدراسات الأمنية، وهو الموضوع الذي تناولته العديد من الأدبيات في السلوك الجمعي ومن أشهرها ما كتبه العالم الاجتماعي الشهير هربرت بلومر صاحب نظرية (Collective Behavior) (السلوك الجمعي)، (Bulmer, 1953) كما تناول الموضوع (سيغموند فرويد) في كتابه الشهير بهذا الشأن (علم نفس الجماهير)، (فرويد، 1921) وعالم الاجتماع الفرنسي غوستاف لوبون في كتابه (علم نفس الجماهير) الصادر عام 1895 وكثير من الأدبيات في موضوع السلوك الجمعي والهستيريا الجماعية، أو (السلوك القطيعي) (الكعبي، 1973).

لقد تجسدت هستيريا الكورونا، في حالة الفرع غير المبرر، والسلوكيات غير الرشيدة التي عمت الأسواق والمتاجر الكبرى في مختلف دول العالم، في الأيام الأولى لإعلان الجائحة؛ حيث تم إفراغ الأرفف الخاصة بالمنتجات الغذائية الأساسية من السلع من طرف مواطنين دفع بهم الخوف إلى استباق إعلان محتمل عن نفاذها بفعل جائحة كورونا. ومع كل محاولات التطمين من مسؤولين، فإن المستهلكين الذين أصيبوا بنوبة فرح نتيجة الإشاعات والأخبار الزائفة التي بدأت تنتشر كالنار في الهشيم، تسارعوا، ودون هواده، إلى التزود وملء خزاناتهم بكميات كبيرة من المواد الغذائية، وبالكاد



قائدي المركبات في نقاط المراقبة. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الدول العربية، ومنها المملكة العربية السعودية لجأت إلى تشكيل وحدة متخصصة من الشرطة لمراقبة انتهاكات قواعد العزل العام المفروضة لمكافحة انتشار فيروس كورونا وحظر التجمعات غير المسموح بها وفق تعليمات غرف الأزمات.

4.2. المعالجة التشريعية لمواجهة وباء كورونا

تطلبت مواجهة وباء كورونا من كثير من الدول مراجعة تشريعاتها لتكون متوائمة مع مقتضيات مكافحة الوباء، فمنها من أقدمت على تعديل تشريعات قائمة، وبخاصة (قوانين الصحة العامة) أو (قانون العقوبات) لتجريم فعل نشر الفيروس عمدًا، أو تجريم نشر الأخبار الكاذبة عن وباء كورونا كما حصل في الجزائر؛ حيث تم تعديل قانون العقوبات بالنص على معاقبة كل من ينشر أو يروج أخبارًا كاذبة عمدًا بأي وسيلة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، على أن تضاعف العقوبة في حالة العود. كما تم تجريم (خرق الحجر الصحي) وتشديد العقوبة المقررة عليه واعتباره تعريضًا لحياة الغير للخطر (تعديل قانون العقوبات الجزائري في 23 إبريل، 2020).

كما قامت دول أخرى بتعديل قوانين نافذة، ومنها دولة قطر بتعديل قانون الوقاية من الأمراض المعدية الصادر سنة 1990 ويفرض التعديل واجب الإبلاغ عن المصاب، أو المشتبه في إصابته بمرض مُعدٍ، ويُعاقب كل مخالف بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مئتي ألف ريال. كما يفرض القانون على كل من أخضع للعزل أو المراقبة البقاء في المكان المحدد له والالتزام بإجراءات العزل والمراقبة المقررة (الشرق، 2020).

ولعل أبرز التشريعات التي نشير إليها في هذا المقام القانون البريطاني الذي أقرته الحكومة وصادق عليه مجلس العموم البريطاني ومجلس اللوردات، ومن ثم صادقت عليه ملكة بريطانيا، وأنجزت كل تلك الخطوات في مدة قياسية لا تتجاوز العشرة أيام، ولم تختلف عليه الحكومة مع المعارضة، وتم نشره وهو القانون المسمى (Coronavirus Act 2020) (TSO The Stationary Office) (Norwich 2020) ويتكون من 359 صفحة ويتألف من سبعة فصول، ويشمل مشروع القانون تحويل الحكومة سلطة إصدار أوامر بإغلاق الحانات والمطاعم والمراكز الرياضية ودور السينما في جميع أنحاء البلاد، في إطار المساعي لاحتواء تفشي فيروس كورونا. وكذلك تخويلها إمكانية إغلاق الموانئ والمطارات البريطانية، وسيكون لدى السلطات القدرة على إيقاف «أية سفينة، أو طائرة أو قطار أو عربة

4. كورونا وأمن المجتمعات 4.1. الأعباء الإضافية على أجهزة الأمن لمواجهة انتشار كورونا

سخرت أجهزة الشرطة والأمن في مختلف دول العالم، ومنها أقطارنا العربية طاقاتها لمواجهة انتشار فيروس كورونا COVID-19، وحماية المجتمع من الإصابة به، من خلال متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات المعنية بالدولة فيما يتعلق بالحماية ومنع الانتشار للمرض، والمشاركة في حملات التوعية لأفراد المجتمع. واضطلعت أجهزة الشرطة بجهود فائقة واستثنائية في هذه الأزمة حرصًا على سلامة كل مواطن، في مواجهة أزمة انتشار الفيروس، وعززت من أنشطتها التدريبية، ودورياتها الأمنية لتغطي مختلف المناطق.

وحيث كان الفيروس يتسلل بصمت مستغلًا أدنى درجات الإهمال أو اللامبالاة بالإجراءات الوقائية، فإن هذا حتم على أجهزة الشرطة والأمن أن تقف بحزم لمنع الفيروس من الانتشار، وعمدت إلى زيادة أعداد الدوريات العاملة في الميدان، وتغطية مختلف مناطق العمل لمراقبة مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة بعدم التجمع في الأماكن العامة، وفي المجالس، وبإغلاق المحال التي شملها قرار الإغلاق.

كما تولت أجهزة الشرطة تأمين حماية أماكن الحجر الصحي التي حددها الأجهزة الصحية لاستقبال الحالات المصابة أو المشكوك في إصابتها، ولم يقتصر على متابعة تطبيق الإجراءات والقرارات الصادرة من الجهات المعنية للحد من انتشار الفيروس، بل إنها أسهمت كذلك في عملية التوعية العامة من خلال تقديم النصائح والإرشادات المباشرة للجمهور. وقامت دوريات الشرطة بمرافقة الحافلات والمركبات ذات الصلة بالأزمة، مثل: حافلات القادمين من المطار إلى الحجر الصحي أو من الحجر الصحي إلى المستشفيات، وهو واجب آخر مضاف ومهمة من مهام إدارة الدوريات، كما قامت الشرطة بواجب الرقابة على الفنادق المخصصة للحجر الصحي، وتمثل ذلك في منع دخول السيارات والشاحنات إلى المنطقة المحيطة بالفندق، باستثناء المصرح لها من قبل الإدارة الأمنية كسيارات الأغذية أو الدعم اللوجستي والإسعاف.

وقد أسهم حظر التجوال ولزوم الحجر المنزلي في تراجع الحركة المرورية في الشوارع، وما صاحبه من تراجع كبير في أرقام الحوادث؛ ما يشير إلى التزام المواطنين والمقيمين بالإجراءات الاحترازية والقرارات الوقائية الصادرة عن الجهات الصحية وإدارة الأزمات، ومدى فاعلية وتأثير المطويات التوعوية، التي يتم توزيعها على



طفرة عالمية مروعة في العنف المنزلي (نشرة أخبار الأمم المتحدة، 2020) وقال: «إن الجائحة تعمق أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، وتكشف عن نقاط الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدورها تضخم آثار الجائحة في جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، والأمن إلى الحماية الاجتماعية، وتتفاقم آثار COVID-19 على النساء والفتيات بسبب جنسهن». وأوضح الأمين العام أن ما يقرب من واحدة من كل خمس نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت للعنف في العام الماضي. والعديد من هؤلاء النساء عالقات الآن في المنزل مع المعتدين عليهن، وقال إن هذا هو سبب مناقشته للحكومات لاتخاذ خطوات عاجلة لحماية النساء وتوسيع خدمات الدعم.

وقد أعربت 124 دولة عن تأييدها القوي للدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن اتخاذ تدابير لمعالجة (الطفرة العالمية المروعة في معدلات العنف المنزلي) ضد النساء والفتيات، المرتبطة بحالات الإغلاق التي تفرضها الحكومات كنتيجة لجهود الاستجابة لجائحة COVID-19.

كما نُشرت في وسائل الإعلام تقارير عربية عن تصاعد حالات الطلاق خلال فترة الحظر المنزلي، ويعزى السبب إلى التماس المباشر والواقع السيء في بعض العلاقات الزوجية الذي كان خافياً خلال فترة الحياة الطبيعية قبل كورونا (حسان، 2020).

4.4. تراجع معدلات الجريمة في ظل جائحة كورونا

أشارت مصادر إخبارية من مختلف دول العالم إلى أن جائحة كورونا وما رافقتها من إجراءات مشددة للحجر المنزلي، ومنع التجوال والتجمعات أدى إلى انحسار ملحوظ في معدلات الجريمة، ففي تقرير لشبكة (سي إن بي سي) الأميركية أن جائحة كورونا تسببت في شلّ عمل تجار المخدرات، وخفضت عدد الجرائم الأخرى، مثل القتل والسطو والسرقة، على مستوى العالم بشكل غير مسبوق (قناة سكاي نيوز، 2020). ففي شيكاغو، التي تعد واحدة من أكثر المدن عنفاً في الولايات المتحدة، تراجعت عمليات التوقيف المتعلقة بالمخدرات بنسبة 42 بالمائة في الأسابيع التي تلت إغلاق المدينة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقال جوزيف لوبيز، المحامي الجنائي في شيكاغو، المختص في قضايا تجارة المخدرات: على ما يبدو أنهم غير قادرين على التحرك من أجل البيع في أي مكان في ظل الإغلاق الذي تشهده الولايات المتحدة منذ أسابيع بسبب تفشي فيروس كورونا. وأفادت الشبكة الإخبارية الأميركية في تقريرها بتراجع الجرائم في شيكاغو

من أي مكان»، إضافة إلى إمكانية إغلاق أي مبنى بهدف التعقيم، كما شمل القانون تساهلاً في القواعد التنظيمية للقطاع الصحي؛ إذ يسمح لطلاب الطب والتمريض والمتقاعدين من المختصين في هذين المجالين بالعمل على علاج المرضى، بهدف توفير الكادر الطبي والتعامل مع الضغط المتوقع. كما شمل القانون فترة تنص على حماية المستأجرين من الإخلاء، في حال لم يتمكنوا من دفع الأجر الشهرية بسبب تعطل دخلهم نتيجة الشلل الاقتصادي المرافق لأزمة كورونا. كما أن القانون في إطار السعي للتخفيف من التواصل المباشر بين المواطنين أجاز أن تتحول جلسات الاستماع الخاصة بالمحاكم إلى الهاتف أو اتصال الفيديو.

ووفقاً للقانون البريطاني الجديد يمكن للشرطة احتجاز الأفراد، لفترة تصل إلى 6 أسابيع، في خطوة غير مسبوقة في بريطانيا. ويتم تغريم الأفراد غير المتعاونين، أو من يعملون على تضليل الشرطة، بغرامة مالية تصل إلى 1000 جنيه إسترليني، كما ستحصل شرطة الهجرة على صلاحيات مماثلة للتعامل مع الأفراد من جميع الجنسيات، وتسمح السلطات الجديدة في القانون للشرطة باحتجاز المشبه بإصابتهم بالفيروس لمدة 48 ساعة أولية، وإجراء الفحوص الطبية، فإذا ثبتت إصابتهم بالفيروس، يتم وضعهم في الحجر الصحي لمدة 14 يوماً في مكان مخصص. ويمكن تمديد هذه الفترة مرتين بعد ذلك إن رأى الأطباء ضرورة لذلك.

4.3. الذبء المجتمعية السلبية لكورونا

فرضت الإجراءات المصاحبة لانتشار كورونا على المجتمع تغييرات في تفاصيل الحياة اليومية؛ حيث يُشكل البقاء (الإجباري) بالبيوت تحدياً كبيراً لكل أفراد الأسرة، ويضعهم أمام خيار الاستفادة منه لتحسين ما يمكن تحسينه من العلاقات، (والتنبه) للتخلص أولاً بأول مما يلقيه غبار الضغوط المستجدة من كورونا على كل واحد؛ وجعله أقل صبراً وأكثر قابلية للتوتر من تصرفات كان يحرص ويرغب بتجاهلها قبل كورونا.

وتشير مصادر صحفية نقلاً عن تقارير شرطية إلى أن من بين سلبيات الحجر المنزلي تصاعد حالات العنف المنزلي بحيث استدعت الحالة أن يطلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، نداءً عالمياً لحماية النساء والفتيات في المنازل، مع تفاقم حالات العنف المنزلي والأسري خلال فترة الحجر الصحي. وأبدى غوتيريش أسفه لأن أكثر مكان يلوح فيه خطر العنف ضد المرأة، هو المكان الذي يفترض به أن يكون واحة أمان لهن، هو المنزل. وأكد أنه مع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتنامي المخاوف، شهدنا



تعزيز إجراءاتها الوقائية، وأن تقف بحزم لمنع أي انتهاك لإجراءات وقرارات الحظر التي فرضتها الأجهزة الصحية المختصة، وذلك من خلال الدوريات العاملة في الميدان، وتغطية مختلف مناطق العمل لمراقبة مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة بعدم التجمع في الأماكن العامة وفي المجالس، وإغلاق المحال التي شملها قرار الإغلاق. وثمة واجب مضاف تحمته أجهزة الشرطة في العديد من البلدان بأن تتولى تأمين حماية أماكن الحجر الصحي التي حددتها أجهزة الصحة لاستقبال الحالات المصابة أو المشكوك في إصابتها؛ حيث يتم تأمين تلك المواقع للحد من انتشار الفيروس.

5.3. تأثير انتشار كورونا على حركة الجريمة

تداولت وسائل الإعلام العالمية المختلفة أخباراً من مختلف دول العالم، تشير إلى أن جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات مشددة للحجر المنزلي ومنع التجوال وحظر التجمعات قد أدت إلى انحسار ملحوظ في معدلات الجريمة، ومنها تقرير لشبكة (سي إن بي سي) الأميركية أشار إلى أن الجائحة تسببت في شلّ عمل تجار المخدرات، وخفضت عدد الجرائم الأخرى، مثل: القتل والسطو والسرقة، على مستوى العالم بشكل غير مسبوق. وأفادت الشبكة الإخبارية الأميركية في تقريرها بتراجع الجرائم في شيكاغو بنسبة 10% بعد تفشي الوباء، وهو اتجاه يبدو عالمياً في عدد من المدن الكبرى التي سجلت انخفاضاً كبيراً في الجرائم خلال الأسابيع الماضية. ورغم تراجع مستوى الجرائم، مثل السرقة والقتل وغيرها من الجرائم الكبيرة، بشكل عام في كثير من دول العالم، فإن هناك علامات مقلقة بدأت تظهر تتعلق باحتمال تزايد نوعية أخرى من الجرائم، مثل العنف المنزلي، والاحتيايل عبر الإنترنت، بالإضافة لجرائم جديدة بدأت تظهر وتنتشر، كما أشارت تقارير عربية إلى تزايد حالات الطلاق في ظل انتشار كورونا والحجر المنزلي.

5.4. علاقة انتشار كورونا بأمن الكوارث والأزمات

تعد جائحة كورونا من الأزمات والكوارث البيئية ذات البعدين: الصحي والأمني، ولها انعكاسات نفسية واجتماعية، لما تتركه من آثار اجتماعية ونفسية على الأفراد والجماعات والأسر التي تعرّضت لويلاتها من تقطع مفاجئ لأوصال الحياة العادية للأسرة، وفواجع الموت والتعرض للعوز وصعوبات الحياة، وهذه المؤثرات تُخلف عواقب نفسية مرضية تصنف علمياً تحت اسم المتلازمات النفسية التي تعقب التعرض للشدة Post-traumatic stress disorder وتتجلى بأعراض مرضية نفسية تؤثر تأثيراً بالغاً على تكيف المريض نفسياً ووظائفه

بنسبة 10% بعد تفشي الوباء، وهو اتجاه يبدو عالمياً في عدد من المدن الكبرى التي سجلت انخفاضاً كبيراً في الجرائم خلال الأسابيع الماضية (قناة سكاى نيوز، 2020).

وعلى الرغم من تراجع مستوى الجرائم، مثل السرقة والقتل وغيرها من الجرائم الكبيرة، بشكل عام في كثير من دول العالم، فإن هناك علامات مقلقة بدأت تظهر تتعلق باحتمال تزايد نوعية أخرى من الجرائم، مثل: العنف المنزلي، والاحتيايل عبر الإنترنت، بالإضافة لجرائم جديدة بدأت تظهر وتنتشر.

5. المناقشة

5.1. تداعيات جائحة كورونا على أمن المجتمعات

هل أزمة كورونا، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، يمكن أن تشكل فرصة مواتية لترميم السلوك الاجتماعي والمفاهيم، وبالتالي العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، أم أن التغيير قد يكون عكسياً، وهل نحن بصدد فرصة تاريخية من أجل إحداث ذلك؟ لقد عصفت جائحة كورونا بمجتمعاتنا وضربت بها بشدة، خاصة وأن مجتمعاتنا كانت غير مهيأة لمواجهة أزمات قوية، إلا أن لهذه الجائحة عدة جوانب، بتأثيرها الاجتماعي، وخاصة على العائلة، فحالة الحجر جمعتنا في بيوتنا، وقلقت من حركتنا، وجمعتنا بأهلنا ونقلتنا إلى الحيز الخاص، ولكنها في هذا الوقت أبعدتنا عن عائلاتنا الموسعة وعن أصدقائنا وزملائنا في العمل ومناسباتنا الاجتماعية وغيرها. إنها فرصة للتفكير العميق حول إعادة حوسبة المسار، وفرصة للعائلات ميسورة الحال المتعلمة الواعية من أجل تقوية أواصر العلاقات الاجتماعية وتعويض الأزواج والأبناء ما فات من ضياع بيناء رأسمالنا الاجتماعي والثقافة والأخلاقي، والاستثمار في الوقت، هذه العائلات قد تستفيد من تداعيات الكورونا، ولكن هناك مجموعة أخرى قد تدمرها هذه الجائحة، وأخص بالذكر العائلات الفقيرة والعائلات المعنفة والعائلات التي تسير أمورها الحياتية بقوة الدفع. هذه العائلات قد يزداد فيها العنف والجروح والفُرقة والعدائية، وقد ترتفع عندها حالات الطلاق بسبب وجود بعضها مع بعض، وحالات الفراغ الاجتماعي قد تكون هدامة.

5.2. المسؤوليات والمهام المضافة لأجهزة الشرطة

في العالم في مواجهة هذه الجائحة

فرض انتشار الفيروس ومسؤولية الوقاية منه، على أجهزة الشرطة



هذا الوباء. ولعل الإنجاز الإيجابي الأعظم أن هذه الجائحة أسهمت في إعادة الإنسان إلى تلمس المعاني الروحية، واليقين بالله تعالى وقدرته وجبروته وعظمته.

5.6. تأثير الجائحة على مفهوم الأمن

لقد كانت جائحة كورونا تحدياً عالمياً يتعين على الدول مواجهته، سواء على مدى زمني قريب أو بعيد، فيما أثارته من تساؤلات جوهرية حول عالم جديد سوف يختلف فيه مفهوم الأمن الوطني أو القومي نسبياً عما هو سائد الآن، صحيح أن التهديدات التقليدية وغير التقليدية سيظل لها حضور بارز على أجندة الدول والأجهزة المعنية بالأمن الوطني، مثل تهديدات الإرهاب التقليدي والسيبراني، إلا أن أزمة كورونا قد قرعت ناقوس الخطر بأن التصدي لتلك التهديدات يُعد أمراً ضرورياً، ولكنه ليس بكافٍ في ظل وجود تهديدات من نوع جديد، فهناك كثيرون يلقون اللوم على أجهزة الاستخبارات العالمية لعدم قدرتها على توقع ظهور هذا الفيروس، ويعني هذا أن أزمة كورونا سوف تتطلب من أجهزة الأمن والاستخبارات إضافة مجال جديد لعملها، وهو ظهور فيروسات مماثلة سريعة الانتشار في العالم، من خلال جمع المعلومات من خلال خبراء في المجال الصحي جنباً إلى جنب مع الخبراء الأمنيين، ومن ناحية ثانية أكدت أزمة كورونا وبما لا يدع مجالاً لأدنى شك أن عناصر قوة الدولة التقليدية، وخاصة الأمنية مع أهميتها فإن بعض الأزمات تتطلب مشاركة كل مؤسسات الدولة الحيوية الأخرى، ومنها القطاع الصحي؛ حيث أكدت الأزمة أنه أحد أسس الأمن القومي ليس فقط من خلال توافر المستلزمات الطبية، بل القدرة على إنتاجها خلال الأزمات وبالكميات المطلوبة، بالإضافة إلى مدى توافر الكوادر الطبية اللازمة للعمل خلال أزمات من هذا النوع. ومن المتوقع أنه في أعقاب هذه الأزمة سوف تغير العديد من الدول من أولوياتها، وخاصة فيما يتعلق بهذا القطاع، سواء من حيث تخصيص الموازنات اللازمة له أو وجود كوادر بشرية محلية لديها القدرة على العمل إبان الأزمات والطوارئ. ومن ناحية ثالثة، وفي ظل طبيعة ذلك الوباء؛ إذ إن العالم يحارب عدواً مجهولاً فإن التساؤلات أثرت حول المخزون الاستراتيجي من الغذاء، وهو ما أثار قضية الأمن الغذائي، فلقد استرعى انتباه العالم مشهد في إحدى الدول الأوروبية لرجل عجوز يقف متأملاً للأرفف الخاوية في أحد المتاجر؛ نظراً إلى حالة الخوف خلال الأزمة وتهافت الأفراد على شراء السلع وتخزينها، ومن ثم نفاذها، تلك المخاوف لم تكن سوى جزء من تحد أكبر هو قدرة الدول على توفير السلع والاحتياجات الأساسية خلال الأزمات، وربما كان هذا تحدياً تقليدياً إلا أن ما أضافته أزمة كورونا هو التساؤل عن تأمين احتياجات الدول في ظل إيقاف نقل البضائع بين الدول بشكل نسبي، تلك القضية التي حدت

الاجتماعية والمهنية، والأسرية، وصحته النفسية. كما تسببت الجائحة في خسائر مالية من جراء وقف الأعمال والخدمات والأشغال، وعدم القدرة على أداء العمل بسبب إجراءات الحجر الصحي ووقف الأعمال. وفي موضوع التعامل مع كورونا تبرز كذلك ظاهرة السلوك الجمعي الذي تناوله علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي وعلماء السلوك والدراسات الأمنية، إزاء ما أثارته حالة وباء كورونا من رعب بين الناس؛ نتيجة مشاعر اجتماعية مشتركة تنتشر عبر المجموعات والمجتمعات بفعل تداول الأخبار والإشاعات وغياب المعلومة الدقيقة والصادقة؛ حيث يمكن أن يتحول الخوف إلى وباء مُعد ينتشر بسرعة بين الأفراد بشكل سلبي بتأثير السلوك الجمعي والرعب الجمعي والهستيريا الجماعية.

5.5. الجائحة وإمكانية ترميم السلوك الاجتماعي

لقد عصفت أزمة انتشار وباء كورونا في المجتمع العالمي، وبمجتمعاتنا. وأثبتت لنا من جديد، أن العالم بات قرية صغيرة، فالفيروس الفتاك لا يعترف بالحدود، ولا يعرف أيديولوجيا، ويتنقل من بلد إلى آخر بكل الوسائل، لا تقف في وجهه حواجز ولا قيود الحدود، يمتطي كل وسائل النقل المتاحة. فقد توقفت بسببه حركة النقل ولزم البشر منازلهم، وأقترت الشوارع والطرق من البشر، وتغيرت نوااميس الطبيعة، وتفتست البيئة الصعاء بعد أن تقلصت وانحسرت مفسدات الطبيعة، وأجبرت زعماء الدول أن يعقدوا لقاءاتهم ومؤتمراتهم عن بعد، وتغيرت مقاييس الأمن، بعد أن انحسرت الجرائم التقليدية أو تقلصت أعدادها وأنواعها، ووجدت القوى حارسة الأمن نفسها إزاء مهام ومسؤوليات جديدة فرضتها الجائحة. وشهدت المجتمعات تحديات اجتماعية من نوع جديد، فرضتها عليها حالة الحجر الصحي، وقد انتشر الفيروس في أكثر من 200 دولة في العالم، وتصاعد عدد الإصابات بازدياد يومي مخيف، صاحبها تصاعد في عدد الوفيات بين المصابين، بل إن حظ الدول الأغنى كان هو الأسوأ في عدد الإصابات، وفي عدد الوفيات فلم ينفعهم ثراؤهم في التحصن ضد هذا الوباء الذي لا يميز بين فقير وغني.

حالة الأمن كان لها النصيب الأوفر من خطط مجابهة هذا الوباء، وإلزام الناس بالالتزام بقواعد الحظر والحجر؛ حفاظاً على الصحة العامة التي هي أقوى ركائز الأمن العام. كما كان انتشار هذا الوباء مناسبة للنداء بأهمية الالتزام بقواعد وأسباب الأمن الشامل، فالكل بات مسؤولاً من جميع المواقع عن حفظ الحياة والوقاية من الفيروس الفتاك والتقييد بتعليمات الحجر والحظر واتباع وسائل وأساليب الوقاية. كما أن المشرع وجد نفسه أمام تحدٍ جديد يستلزم منه مراجعة التشريعات وتعديلها لتحقيق هدف مجابهة وتطويق آثار



- مراجعة وتحديث التشريعات الصحية لضمان شمول بعض الأفعال والانتهاكات وقواعد الحظر الصحي.
- الاهتمام بالتوعية الدينية من خلال المساجد ووسائل الإعلام لتوكيد النواحي الأخلاقية والتعاون المجتمعي والحذر.
- تعزيز التعاون الأمني العربي من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب، ومن خلال جهازه العلمي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لبحث موضوعات تتصل بالأمن الصحي الوقائي ودور أجهزة الأمن في الحفاظ على الصحة العامة.
- لقد أفرزت لنا جائحة فيروس كورونا الحاجة إلى اعتماد أسلوب العمل عن بعد والتعليم عن بعد والتعامل الإلكتروني من خلال وسائل الاتصال لديمومة الحياة وتعزيز الوقاية من الأوبئة والأمراض.
- إن ما طرأ على واجبات أجهزة الشرطة والأمن من أعباء مضافة لواجباتها التقليدية اقتضتها ظروف مجابهة هذا الوباء الفتاك في جميع دول العالم، ومنها وطننا العربي، يتطلب مراجعة خطط الطوارئ واستعدادات الأجهزة الأمنية لمواجهة الكوارث والأوبئة، وما تقتضيه من إجراءات إدارية وأمنية وصحية.
- أخيراً، يقتضي الأمر العمل على خلق وعي مجتمعي عام مبني على العلم والفهم المشترك للأخطار والإحساس بالمسؤولية المشتركة لدرء هذه الأخطار ومواجهتها وتعزيز ثقافة الصمود والقدرة على المواجهة؛ لأنها مسؤولية وطنية وقومية، وما زالت أمامنا الفرصة لتؤسس ونعمل على بناء مجتمع عربي أكثر وعياً، وأكثر تكافلاً، وأكثر قدرة على مواجهة أزماته، إذا ما استطعنا أن نجعل المواطن العربي محور الاهتمام، وإنسانيته وحياته ومعيشتته هي الأولوية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أدري، صفية. (2012). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، المغرب.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1994). «تقرير التنمية البشرية لعام 1994». بيروت: ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيان لمنظمة الصحة العالمية تعلن أن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) يمكن وصفه بأنه «جائحة». (2020، 11 مارس). نشرة أخبار الأمم المتحدة <https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051041>

بدول كثيرة أن تطالب بإنشاء شبكة أمن غذائي موحدة على المستوى الإقليمي بهدف تحقيق الأمن الغذائي لدول الإقليم، وواقع الأمر أن أزمة كورونا لم تكن منشأة لقضية الأمن الغذائي، بل كاشفة لها؛ إذ إنها يمكن أن تكون تحدياً هائلاً في المستقبل، ومن ناحية رابعة فإن البعد الاقتصادي عمومًا سيكون مكونًا أساسيًا ضمن مكونات الأمن الوطني ليس من خلال تنفيذ المشروعات التنموية فقط، بل قدرة اقتصادات الدول على العمل خلال أزمات مماثلة. أما المؤشر الخامس والأخير فهو إمكانية وجود قواسم مشتركة بين رؤى الدول لمفهوم الأمن الجديد بما يتيح لها القدرة على الانتظام في أطر جماعية خلال الأزمات؛ وذلك ليس بالأمر المستحيل، ففي عامي 2014 و2015 قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا مكونًا من عشرات الدول لمواجهة انتشار فيروس الإيبولا في إفريقيا، بما يعني أنه في ظل تغير مفهوم الأمن القومي فإن كل دول العالم يتعين أن تكون لديها تقاهمات على حتمية التعاون خلال أزمات من هذا النوع تفوق في خسائرها وتحدياتها الحروب التقليدية، بل والنووية في ظل كون العالم مصيره سيظل واحدًا (كشك، 2020).

وخلاصة القول إن عالم ما بعد كورونا لن يشهد تغيرات في مفهوم الأمن القومي فحسب، بل في آلياته وسبل الحفاظ عليه، وخاصة خلال أزمات على غرار أزمة كورونا.

6. التوصيات

- في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أهم التوصيات التي يمكننا الخروج بها من هذا البحث استنادًا إلى المناقشات والظروحات التي تناولناها في هذه الدراسة، نضعها أمام من يعينهم الأمر:
- إيلاء الاهتمام اللازم بالجانب الصحي الوقائي ورعاية كوادره باعتبار أن الأمن الصحي هو أحد أهم دعائم الأمن العام والنظام العام في أي بلد.
- تعزيز التوعية الصحية في المجتمع من خلال وسائل الإعلام كافة للوقاية والحذر والتقيد بالتعليمات الصحية التي تصدرها الجهات المختصة.
- تكريس المساهمات التطوعية الإيجابية المجتمعية من خلال فرق المتطوعين، ونشر الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية في هذا المجال، ودور رجال الأعمال في إعانة المتضررين من إجراءات الحظر.
- التصدي بحزم وبكل الوسائل القانونية للإشاعات وملاحقة مروجيها؛ لأنها تترك الوضع الأمني وتزيد من القلق والخوف والاضطراب في المجتمع.



قسوم، سليمز، ومجموعة من الباحثين. (2018). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى - الإمارات.

قناة سكاى نيوز. (2020، 12 أبريل). تقرير إخباري: بالأرقام، هذا ما فعله فيروس كورونا بعالم الجريمة حول العالم، <https://www.skynewsarabia.com/world/1336003>.

كشك، أشرف محمد. (2020). تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن القومي منشورات دار الخليج أبو ظبي.

الكعبي، حاتم. (1973). السلوك الجمعي رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة بغداد، مطبعة المعارف، بغداد.

الكعبي، محمد عبد الصاحب. (2020). المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية: دراسة مقارنة، دار التعليم الجامعي مصر.

لطالي، مراد. (2010). الأمن الإنساني ضماناً أساسية لأمن الدولة بحث منشور في العدد الخامس من مجلة الدراسات والبحوث القانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

المركز الوطني للمعلومات في الجمهورية اليمنية (إدارة الكوارث الطبيعية). بلا تاريخ.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء. (2007، أبريل). تقرير جمهورية مصر العربية (دور المجتمع المدني في إدارة الأزمات والكوارث).

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2002). علم اجتماع الشرطة، بغداد، مطبعة الوفاق.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2005). الأمن الشامل: المفهوم والأبعاد وزارة الداخلية. اليمن صنعاء.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2009). الأمن الاجتماعي بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن الاجتماعي الذي عقدته وزارة العدل والأوقاف، مملكة البحرين

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2009). تداعيات الحروب والكوارث على الأمن الاجتماعي: غزو العراق مثلاً بحث مقدم إلى الندوة العربية التي عقدتها مؤسسة الأسرة العربية طرابلس، ليبيا.

المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2018). المساهمة المجتمعية في

الجابري، علي عبد الكريم. (2012) دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، عمان: دار دجلة.

الحجار، محمد حمدي. (2020). الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الكوارث الطبيعية مجلة (الثقافة النفسية) مركز الدراسات النفسية. العدد 49 العراق.

حسان، عوض. (2020). مستشار وزير الأوقاف السوري: تصريح إعلامي.

دوسينار آلبيز، بيير. (1994). السكان والأمن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسك، العدد 141 سبتمبر.

سعيد، محمود شاكر سعيد، والحرفش، خالد بن عبد العزيز. (2010). مفاهيم أمنية من إصدارات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبو سويرح، لونا. (2020). العرب وكورونا، إدارة أزمة أم أزمة إدارة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 496، السنة 43، يونيو 2020، بيروت.

الشرق. (2020، 26 مارس). تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية. <https://m.al-sharq.com/article/26/03>.

الشريف، مازن. (2013). تأملات في مفهوم الأمن الشامل، جامعة سوسة.

صفوان، موسى حسين. (2017). الأمراض الاجتماعية، مجلة الأسرة والمجتمع، العدد 132 السنة 11.

العدوي، محمد أحمد علي. (2019). الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، مصر.

العوجي، مصطفى. (2012). الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

فرويد، سيغموند. (1921). علم نفس الجماهير وتحليل الأنا ترجمة جورج طرابيشس (Psychological Collective et Analysis du Moi- 1921).

الفريجات، عادل نمر. (د.ت). إدارة الأزمات والكوارث محاضرات أقيمت في المعهد العالي للبحوث والدراسات الزلزالية، جامعة دمشق.



المراجع الأجنبية

- Blumer, H. (1953) Psychological Import of the Human Group.” New York Harp Row Publishers USA.
- Blumer, H. (1973) Human Nature and Collective Behavior. New Brunswick, N.J. USA
- EURACTIV. (2020, April 1). Media network, Coronavirus has changed the future of national security forever. <https://www.euractiv.com/section/defence-and-security/opinion/coronavirus-has-changed-the-future-of-national-security-forever-heres-how/>
- German Marshall Fund of the United States. (2020, April 21). How is the Coronavirus Pandemic Changing Thinking on Security?. <https://www.gmfus.org/blog/2020/04/24/how-coronavirus-pandemic-changing-thinking-security>
- UNDP. (2009, November 21), Arab Human Development Report, UN. https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/hdr/arab_human_developmentreport2009.html
- مكافحة الجريمة، بحث مقدم إلى مؤتمر المساهمة المجتمعية عقدته مؤسسة الفيصل، الدوحة.
- المشهداني، أكرم عبد الرزاق. (2020، 4 مايو). نظرة اجتماعية نفسية.. كورونا وهستيريا الرعب الجمعي، مقالة في جريدة الزمان الدولية، لندن، <http://www.addustor.com/content.php?id=5669>
- منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2020، 19 مارس). الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس كورونا المستجد، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/19/339654>
- منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (1999، أغسطس). الصحة والأمن الإنساني. أعمال الدورة 49.
- نشرة أخبار الأمم المتحدة. (2020، 9 أبريل). الأمين العام يحذر من إمكانية أن يعكس كوفيد-19 التقدم المحرز في مسار المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052982>

